دعوا إلى تشجيع القطاع الخاص لتقديم خدمات أفضل

أطباء ومواطنون يصفون توحيد تسعيرة الكشف الطبي بغير العادلة

□ بغداد / دعاء آزاد

مراجعون في احدى المستشفيات الحكومية

كثيرا ما يشكو المواطن الذي أثقلت كاهله الهموم، من ارتفاع أجور الأطباء في العيادات الخاصة التي يقصدها اضطرارا لرداءة الخدمات في المستشفيات الحكومية، ورغم محاولة وزارة الصحة معالجة ذلك بفرض تسعيرة موحدة لأجور الأطباء،إلا أن الأمر قد يعود بالضرر على المواطن.

"بالرغم من أنها بادرة جيدة لكنها قد تفاقم المشكلة في الوقت نفسه"، بحسب قول الطبيب علاء المحمداوي الذي رجح عدم نجاح قرار توحيد أجور الكشف الطبي في العيادات الخاصة أو استمراره.

إذ قال في حديثه لـ"المدى": إنه "سيطبق في الأشهر الأولى فقط ثم يتم الالتفاف عليه كسابقه من القوانين في مختلف مؤسسات الدولة".

وأوضح أنه "قد يلجأ بعض الأطباء إلى عدم معالجة المريض بشكل تام لإجباره على مراجعته عدة مرات، وبذلك يستحصل أجور مضاعفة، وبذلك يكون المواطن ضحية توحيد التسعيرة"، لافتا إلى أن "المريض لا يتقدم بشكاوى ضد الطبيب في هذه الحالة إلا نادرا لكونه يعرف مسبقا أنه لن يتم اتخاذ أي إجراء ضد طبيب مخالف".

وأشار المحمداوي إلى أن "تكلفة إجراء العمليات الجراحية هي الباهظة وليس أجور الكشف الطبي في العيادات الخاصة"، مشددا أنه "كان الأجدر بوزارة الصحة إصلاح القطاع الحكومي ثم الانتقال إلى القطاع الخاص إذ أن عن عدم قدرة المستشفيات الحكومية على استيعاب الأعداد الكبيرة للمرضى وتقديم خدمات جيدة لهم دفعهم إلى اللجوء للقطاع الخاص".

كشف أن "بعض الأطباء يتفقون مع مراجعيهم في عياداتهم الخاصة على إجراء عمليات جراحية لهم في المستشفيات الحكومية لكنهم يتقاضون نفس أجرة العمليات في المستشفيات الخاصة"، مضيفا أن إحدى الطبيبات اتفقت مع إحدى مراجعاتها على أجور عملية أجرتها لها في مستشفى الكرخ الحكومي وتسلمت المبلغ مقدما في عيادتها الخاصة.

واقترح المحمداوي أن "الحل الأمثل لمشكلة ارتفاع أسعار العلاج هي بتشجيع الاستثمار في القطاع الطبي لبناء مستشفيات خاصة ما سيوفر على المرضى عناء السفر إلى البلدان المجاورة لتلقي العلاج، وكذلك سيحفظ للبلد عملته الصعبة إضافة إلى أن التنافس بين المستشفيات سيؤدي إلى خفض الأسعار".

المحمداوي وصف وزارة الصحة بأنها "دائما ما تضع العراقيل أمام بناء المستشفيات الخاصة، ومنذ العام ٢٠٠٣ وحتى هذه اللحظة لم يبنى مستشفى خاص واحد على الأقل"، مؤكدا في الوقت نفسه على ضرورة "فرض رقابة مشددة ومستمرة على المستشفيات والقطاع الطبي الخاص عامة وليس فقط فرض أسعار محددة لأجور الأطباء"، منبها إلى أن "المستشفيات الأهلية يكون لديها علم مسبقا بزيارات لجان التفتيش والرقابة".

وتساءل المحمداوي هل أن تحديد الأجور سيقتصر على الأطباء فقط أم أن وزارات ومؤسسات أخرى ستبادر إلى فرض تسعيرة محددة على منتسبيها سواء المهندسين أو غيرهم على سبيل المثال.

فيما أوضح الطبيب علاء كاظم أن "الأسعار التي حددتها وزارة الصحة لا تختلف كثيرا عن الأسعار المعمول بها حاليا إضافة إلى أن الوزارة لم تأخذ بنظر الاعتبار أن الجهد الطبي يختلف من اختصاص إلى آخر، وعلى سبيل المثال الفحص لدى طبيب الأمراض الجلدية لا يحتاج إلى الأجهزة على العكس من طبيب العيون الذي لا يستطيع العمل من دون أجهزة متنوعة".

وبين لـ"المدى" أن أسعار إيجارات العيادات الخاصة تختلف من منطقة إلى أخرى، داعيا إلى إعادة العمل بنظام التمويل الذاتي لأنه أفضل من هذا القرار، مطالبا بتشديد الرقابة على عمل القطاع الخاص والعام إذ تكاد تكون الرقابة حاليا معدومة. إلى ذلك أعربت سارة (٢٣ عاما) التي كانت لها تجربة طويلة مع العيادات الخاصة عن فرحتها بالقرار بالقول: "العيادات الخاصة استنزفت كل مدخراتي إذ كنت كثيرة المراجعة لأطباء أخصائيين لا تقل أجورهم عن ٤٠ ألف دينار اضطررت لمراجعتهم لعدم توفر خدمة جيدة في القطاع الحكومي"، لكنها لفتت في الوقت نفسه إلى "استحالة نجاح القانون دون مراقبة شديدة إذ ليس مستبعدا أن يخالف الطبيب هذا القانون".

من جانبها، أعلنت وزارة الصحة أن "نقابة الأطباء حددت قائمة بالحد الأعلى لأجور الأطباء وتضمنت أن تكون أجرة الطبيب الممارس ١٥ ألف دينار، والطبيب الاختصاص ٢٥ ألف دينار، أما الطبيب الاستشاري ٤٠ ألف دينار".

إذ بين أحمد رحيم رئيس اللجنة المسؤولة عن تحديد أجور الكشف الطبية في العيادات الخاصة في تصريح لـ"المدى" أن الوزارة بصدد دراسة الأسعار التي قدمتها نقابة الأطباء فيما إذا كانت مناسبة أم لا، مرجحا الانتهاء من ذلك خلال الشهر الحالي والإعلان عنها في وسائل الإعلام. وذكر رحيم أن "اللجنة حددت أيضا أجور بعض أجهزة الفحص مثل جهازي فحص القلب والسونار بـ١٠ آلاف دينار لكل جهاز، والعمل جار على تحديد تسعيرة الأجهزة الأخرى والفحوصات المختبرية".

وأفاد بأن "الشهادة العملية هي فقط من تحدد أجرة الطبيب وليس الاختصاص"، مستثنيا من ذلك الاختصاصات الدقيقة "إذ ستحدد نقابة الأطباء لها تسعيرة معينة تختلف عن غيرها نظرا لأنها اختصاصات نادرة".

وعن أسعار العمليات الجراحية أكد رحيم أنه "لا يمكن وضع تسعيرة موحدة لها لأن كل عملية لها متطلباتها من كادر طبي وأجهزة".

وبشأن دور الوزارة في تفعيل الاستثمار قال رحيم: إن "الوزارة تقدم تسهيلات كبيرة للاستثمار في مجال بناء المستشفيات الخاصة شرط أن تكون ضمن الضوابط"، داعيا المواطنين إلى تقديم شكاوى إلى مكتب المفتش العام في وزارة الصحة في حال رصد أي مخالفة.

غير أن المواطن احمد عبد الله وصف التسعيرة الموحدة للأطباء بأنها "ليست عادلة"، موضحا لـ"المدى" أن بعض الأطباء الممارسين يمتلكون من الكفاءة والدقة في التشخيص ووصف العلاج ما يوازي كفاءة الأطباء الأخصائيين والاستشاريين.

وأضاف "بعض الاختصاصات والبسيطة منها تحديدا كالجلدية أو الأسنان تكاد أن تكون الكفاءة لدى أطبائها متساوية أو متفاوتة بقدر قليل، ولذلك يجب أن تعتمد التسعيرة الكفاءة والخبرة وليس التحصيل العلمي".

وضرب عبد الله مثل قائلا: "أحد الأطباء الاستشاريين من ذوي الشهرة الواسعة في اختصاص العظام والمفاصل تسبب لعدد من المرضى الذين أجرى لهم عمليات جراحية بمضاعفات خطيرة، انتهت بإحدى المريضات إلى شلل الأطراف السفلى، في حين أن أحد من تتلمذوا على يديه جميع العمليات والتشخيصات والعلاجات التي يصفها دقيقة وناجحة بنسبة ١٠٠٪"، على حد قوله. "المدى" تحتفظ باسمي الطبيبين.

ولفت إلى أنه يراجع أحد الأطباء الاختصاصيين بأمراض الجهاز الهضمي وأجرته ٢٠ ألف دينار وهذه التسعيرة سترفع أجرة طبيبه إلى ٢٥ ألف دينار، مشددا على ضرورة أن تكون "أجور الكشف الطبي مراعية لأوضاع المواطنين وليس الأطباء إذ لديهم أكثر من مورد، فهم أساتذة جامعيون، وكذلك لهم نسبة معينة من أجور العمليات التي يجرونها في المستشفيات الحكومية، إضافة إلى عملهم في المستشفيات الأهلية، إلى جانب إيرادات عياداتهم الخاصة".

وزير الكهرباء يعد بزيادة حصة بابل من الطاقة إلى 200 ميكا واط الشهر المقبل

□ الحلة / إقبال محمد

أعلن رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة بابل عقيل السيلاوي أن وزير الكهرباء وعد بزيادة حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية لتصل إلى ٢٠٠ ميكا واط خلال شهر حزيران المقبل.

وذكر السيلاوي لـ"المدى" أن وفدا برئاسته زار أمس وزارة الكهرباء والتقى بالوزير كريم عفتان وبحث معه المشكلات التي تعانيها المحافظة في قطاع الكهرباء، وتحديدا في الإنتاج والتوزيع.

وأفاد بأن الوزير وعد بزيادة حصة المحافظة من تجهيز الطاقة إلى ٢٠٠ ميكا واط خلال شهر حزيران المقبل بدلا من الحصة الحالية التي لا تزيد في ذروة الإنتاج الوطني إلى ١٧٠ ميكا واط.

وبين السيلاوي أن الوزير وجه بإدخال أربع محطات تغذية بسعات مختلفة تتراوح بين (٢٣ – ٣٧ KV) إلى شبكة التوزيع في بابل خلال الشهر الجاري، ووعد بإدخال أربع محطات مماثلة خلال العام المقبل.

وأضاف أن وعود الوزير شملت أيضا زيادة التخصيصات المالية لقطاع التوزيع وتجهيزه بآليات حديثة إلى جانب زيادة حصة المحافظة من المحولات الكهربائية إلى ١٠٠٠ محولة لفك الاختناقات الحاصلة في الشبكة والقضاء على والتوقفات بسبب قدم غالبية هذه المحولات.

وفي هذا الشأن، أعلن السيلاوي أن مديرية توزيع كهرباء المحافظة بصدد المباشرة قريبا بالمرحلة الثانية من مشروع نصب المحولات الصندوقية وتحويل الخطوط الهوائية إلى أرضية في عموم مركز مدينة الحلة.

ولفت إلى أن المديرية تسلمت ٤٥ محطة صندوقية من أصل ١٢٥ محطة ستجهز قريبا ليتم المباشرة بالمشروع الذي سيقضي على الكثير من المشكلات، على حد قوله.

وفيما يتعلق بزيادة ساعات تشغيل المولدات الأهلية، قال رئيس لجنة الطاقة: إن وزارة النفط حددت الأول من شهر حزيران المقبل موعدا لبدء التشغيل الصيفي للمولدات من خلال تزويد المولدات الأهلية بـ٣٠ لترا من الوقود مجانا لكل KV واحد مقابل زيادة ساعات التشغيل إلى ١٢ ساعة يوميا، مشيرا إلى أن مجلس المحافظة سيقرر خلال الأيام المقبلة آلية التشغيل وسعر الأمبير.

وذكر أن وزارة الكهرباء من جانبها وعدت بزيارة ساعات تجهيز المواطنين في عموم البلاد بالطاقة الكهربائية خلال الشهرين المقبلين بعد دخول عدد من محطات التوليد إلى الخدمة، معربا عن أمله بأن تلتزم الوزارة بوعودها.

شركة نفط الشمال / شركة عامة/ كركوك

اعلان للمــرة الاولــى

تعلن شركة نفط الشمال / شركة عامة/ كركوك عن اجراء المناقصة المرقمة(٢٠١٢/٢٤) والخاصة بتجهيز (كرفانات مختلفة عدد /١٢).

يرجى من المجهزين الذين نشاطهم تجارة عامة من الراغبين بالاشتراك بالمناقصة اعلاه الاطلاع على الوثائق المحملة على الموقع الالكتروني (www.noc.gov.iq) ومراجعة قسم العقود/ عرفة/ كركوك للحصول على اوراق المناقصة اعلاه لقاء مبلغ قدره(٢٥٠٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينارغير قابل للرد، على ان يقدم المشارك شهادة التأسيس مصدقة من مسجل الشركات بالنسبة للشركات العراقية او تقديم هوية غرفة تجارة نافذة لعام٢٠١٢، وكتابا من الهيئة العامة للضرائب يؤيد فيه ايفاءه بالتزاماته تجاهها ومعنونا الى شركة نفط الشمال (النسخة الاصلية) وتقديم التأمينات الاولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء المقدم والشركة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات، وتودع العطاءات في صندوق العطاءات رقم (٢) الخاص بالتجهيز الكائن في استعلامات دوائر عرفة/ كركوك وسيكون انعقاد المؤتمر الخاص بالاجابة عن استفسارات المشاركين في الساعة الثانية عشرة ظهرا يوم الخميس الموافق٢٠١٢/٥/٢٤ في قاعة قسم التطوير، علما بأن اخر موعد لتقديم العطاءات هي الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاحد الموافق٢٠١٢/٦/٣ ويتحمل من تحال عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

ع/المدير العام

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
مناقصة رقم (٥٢) / إعلان للمرة الأولى

العدد: ٧٠١
التاريخ:٢٠١٢/٥/١٣

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الاولى للمشروع الموضح في الجدول المرفق أدناه والخاص بمديرية الموارد المائية في المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١٢ استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٥/١٧ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/٥/٢٨ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٥/١١

مناقصة رقم (٥٢) / إعلان للمرة الاولى
مشروع مديرية الموارد المائية في المثنى

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	تبطين نهر أبو علامة في منطقة ال بو خضير	الوركاء	انشائية /٥	٣٠٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
مناقصة رقم (٥٣) / إعلان للمرة الأولى

العدد: ٧٠٢
التاريخ:٢٠١٢/٥/١٣

تعلن دائرة العقود الحكومية في محافظة المثنى عن إجراء مناقصة عامة للمرة الاولى للمشروع الموضح في الجدول المرفق أدناه والخاص بمديرية بلدية السماوة ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية المستمرة للمحافظة استنادا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وشروط المقاولة لأعمال الهندسة المدنية والكهربائية والميكانيكية والكيمياوية بقسميها الأول والثاني فعلى الشركات والمقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة دائرة العقود في المحافظة لغرض شراء مستندات المناقصة اعتبارا من يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٥/١٧ ويكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٥/٢٩ في مقر الدائرة الكائن ضمن مبنى المحافظة وفقا للشروط المبينة أدناه:

١- تكون التأمينات الأولية لمقدمي العطاءات على شكل خطاب ضمان نافذاً لمدة لا تقل عن (٩٠) يوم او صك مصدق او كفالة مصرفية ضامنة او سندات القرض الصادرة من الحكومة العراقية بنسبة (١٪) واحد من المئة من مبلغ العطاء وعلى ان تكون صادرة من مصرف معتمد في العراق.

٢-تبقى العطاءات نافذة وملزمة لمقدمي العطاءات لمدة (٦٠) يوماً اعتبارا من تاريخ غلق المناقصة.

٣- ثمن مستندات المناقصة غير قابل للرد.

٤-الموقع الالكتروني لمحافظة المثنى/ مركز نظم المعلومات www.muthana-gov.com

٥-يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور النشر والإعلان لآخر إعلان عن المناقصة.

٦- يحدد الحد الأعلى للغرامات التأخيرية من الجهة المتعاقدة بنسبة (١٠٪) عشرة من المئة من مبلغ العقد، وقبل بلوغ هذا الحد وبعد بلوغ المدة التأخيرية (٢٥٪) خمسة وعشرين من المئة من (مدة العقد مضاف اليها أي مدد إضافية ممنوحة) يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإسراع بانجاز العقد.

٧- تطبق المعادلة التالية عند احتساب الغرامات التأخيرية:

مبلغ العقد/ مدة العقد × (١٠٪) = الغرامة لليوم الواحد

٨- تحدد نسبة التحميلات الإدارية عند قيام جهة التعاقد او من خلال شخص آخر بتنفيذ أي من التزامات المقاول او المتعاقد بنسبة (٢٠٪) عشرين من المئة من الكلفة الفعلية لتنفيذ ذلك الالتزام.

٩- تكون جهة التعاقد غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

١٠-يلتزم الطرف الثاني –المنفذ للعقد – بان يشغل ما لايقل عن ٥٠ ٪ من عماله وموظفيه من العماله الوطنية عن طريق مركز التشغيل في بغداد والمحافظات الا في حالة اعتذار المركز عن توفير الاعداد والاختصاصات المطلوبة وبكتاب رسمي مباشر وخلال مدة ٣٠ يوما من تاريخ استلام المركز للطلب

١١- الالتزام بالتعليمات المقدمة الى مقدمي العطاءات المرافقة الى مستندات المناقصة.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١٢/٥/١٠

مناقصة رقم (٥٣) / إعلان للمرة الاولى
مشروع مديرية بلدية السماوة

ت	اسم المشروع	الموقع	الدرجة والاختصاص كحد ادنى	سعر الكشف/ دينار	مبلغ التأمينات/ دينار
١	تأهيل واكساء شوارع في حي القشلة خلف مدرسة المنصور	السماوة	انشائية /٧	٢٠٠٠٠٠	١٪ من مبلغ العطاء